

السياسة النقدية في الجزائر في ظل حرية حركة رؤوس الأموال

د. فتيحة ملياني.

جامعة خميس مليانة

miliani_fatiha@yahoo.fr

ملخص:

تبنت الجزائر سياسة الانفتاح والتحرير المالي منذ مطلع التسعينات بغية الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر، أدت هذه السياسة بالنهاية إلى إحداث نوع من التوازن على المستوى الداخلي من خلال تحقيق الهدف المسطر للسياسة النقدية والمتمثل في مكافحة التضخم، إضافة إلى بقاء أسعار الفائدة عند مستويات حقيقية موجبة، أما فيما يخص التوازن على المستوى الخارجي فتعمدت السلطات النقدية الإبقاء على سعر الصرف عند مستويات منخفضة رغبة في تشجيع صادرات الدولة خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية؛ حرية حركة رؤوس الأموال.

Abstract:

Algeria has adopted a policy of openness and financial liberalization since the early 1990 in order to transition to a free market economy, this policy led in the end to a kind of balance in the internal level through the underlined goal of monetary policy of combating inflation, in addition to keeping interest rates at positive real levels, with regard to the balance on the external level intentionally monetary authorities to maintain the exchange rate at low levels in order to promote the exports of the state outside the fuel.

Key words:

Monetary policy, freedom of movement of capital.

مقدمة:

شهدت الساحة المصرفية العالمية نهاية القرن العشرين العديد من التطورات التي انعكست على معظم الأنظمة المصرفية لغالبية دول العالم خاصة منها موجة التحرير المالي، والجزائر كغيرها من الدول خضع فيها النظام المالي والمصرفي ولفترة طويلة منذ الاستقلال إلى بداية التسعينات لسيطرة الدولة والتسيير المخطط مركزيًا، الأمر الذي أدى إلى إحداث اختلالات في النظام الاقتصادي ككل، وبغية مواكبة التطورات العالمية وتصحيح الاختلالات التي حدثت نتيجة سياسة الكبح المالي المنتهجة شرعت الجزائر في تبني مجموعة من الإصلاحات لمسيرة الاتجاه العالمي المتبني لأسس الرأسمالية والتحرر المالي، فكان لصدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بمثابة إعلان صريح عن رغبة الجزائر في تحرير قطاعها المالي والمصرفي وفتحته على المنافسة، إضافة إلى تضمينه لإصلاحات نقدية من بينها ضرورة التخلي عن استعمال الأدوات المباشرة للسياسة النقدية واستبدالها بالأدوات غير المباشرة، وهو ما أوجب ضرورة إتباع سياسة نقدية رشيدة تضمن الاستقرار النقدي وتمنح استقلالية أكبر للبنوك التجارية لتمكينها من تنفيذ سياسة نقدية تساهم في ترقية نمو متوازن ومنظم للاقتصاد، والمساعدة في المحافظة على الاستقرار الداخلي والخارجي.

وعليه قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية كما يلي:

- المحور الأول: إطار مفاهيمي حول تدفقات رؤوس الأموال والتحرير المالي
- المحور الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015
- المحور الثالث: أثر حرية حركة رؤوس الأموال على السياسة النقدية في الجزائر

المحور الأول: إطار مفاهيمي حول تدفقات رؤوس الأموال والتحرير المالي

يعد رأس المال أحد عوامل الإنتاج الرئيسية الذي يمكن من خلاله استثمار الموارد الاقتصادية المختلفة، أو بعبارة أخرى فإن "رأس المال يتمثل في جميع الأصول المتراكمة لأغراض إنتاجية"¹، وتجسد تدفقات رأس المال وظيفة نقل القوة الشرائية بين الدول المختلفة، حيث عادة ما يتم الانتقال من مناطق الطلب المنخفض على هذه الأموال إلى مناطق الطلب المرتفع عليها. ويتم تدويل هذه التدفقات بفضل التقدم التكنولوجي وتطور وسائل الاتصال التي جعلتها أقل كلفة²، أما حركة رأس المال من دولة إلى أخرى فيقصد بها "انتقال الأموال أو الحقوق من فرد أو مجموعة أفراد أو مؤسسة أهلية أو حكومية من دولة ما إلى مثل ذلك في دولة أخرى لأغراض التوظيف في المجال الاقتصادي"³، أي انتقال القوة الشرائية بين دولتين بغرض توظيفها في عمليات اقتصادية استثمارية وفي شتى مجالات الاستثمار. ويعود السبب الحقيقي لهذا الانتقال إلى التوزيع غير المتساوي لرؤوس الأموال بين الدول أو أن الطلب الفعلي على رؤوس الأموال يختلف من دولة إلى أخرى مما يترتب عليه اختلاف الدول بينها بأسعار الفائدة التي تعتبر مكافآت رؤوس الأموال.

1- جمال جويدان الجميل، دراسات في الأسواق المالية والنقدية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 45.

2- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 26.

3- خالد المرزوق، الحركة الدولية لعوامل الإنتاج، دروس في الاقتصاد الدولي، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والنقدية، جامعة

بابل، ص 45.

أولاً: أشكال التدفقات الدولية لرؤوس الأموال: من ضمن أهم أشكال التدفقات الدولية لرؤوس الأموال ما يلي:

1. **المعونات الدولية:** يقصد بالمعونات مجموعة من المساهمات والتي تتكون من الهبات التي تقدم من طرف الهيئات العمومية للدول الصناعية إضافة إلى القروض الإمتيازية وهي قروض لها شروط امتيازية وأخرى تقدم بشروط السوق من طرف الدول الصناعية أو لجنة الإعانات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أو هيئات متعددة الأطراف، أو بعض أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترو¹. كما وتتكون المعونات الدولية من منح لا ترد لا تدخل ضمن نطاق المديونية الخارجية للدولة، وإلى قروض ميسرة واجبة السداد²، تتم وفقاً لقواعد وشروط أيسر من مثيلاتها في أسواق المال الدولية.

2. **القروض الأجنبية:** ونعني بها تلك القروض القائمة على القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقاً لظروف السوق مع التعهد بردها، ودفع فائدة عنها وفق شروط معينة، حيث تمثل التزامات خارجية على القطر المستفيد منها، وتتجسد هذه الالتزامات بحتمية سداد أصل الدين والفوائد المترتبة عليه ضمن آجال تحدّد في شروط العقد.

3. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يتفق كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها استثمار في مشروعات داخل بلد ما يسيطر عليه القائمون في بلد آخر³، ويأخذ هذا الاستثمار في الغالب أحد الأشكال التالية والمتمثلة في إنشاء مؤسسة من طرف مستثمر أجنبي (إنشاء فرع أو مؤسسة مختلطة)، كما يمكن أن يتمثل في إقتناء 10% على الأقل من رأس مال الشركة الأجنبية، أو إعادة استثمار الفوائد من طرف الفرع، أو في شكل إسهامات الشركة الأم لفرعها (قروض أو اكتتابات لزيادة رأس مالها)⁴.

4. **استثمار المحفظة المالية:** يقصد باستثمارات المحفظة المالية تلك الاستثمارات المالية التي تظهر في شكل شراء أسهم أو سندات لشركات خارج الحدود الوطنية، وأذونات أو عملة الدولة المضيفة وهذا النوع من الاستثمار مرتبط بأسواق الأوراق المالية باعتبارها القنوات التي يتم من خلالها تنفيذ عمليات الإستثمار⁵.

ثانياً: السياسات الواجب إتباعها من أجل التحرير المالي

¹ - عبد الحميد بو الودنين، تسيير أزمة مديونية الدول النامية (حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1993-1994، ص 19.

² - سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام (المدخل الإداخري والضريبي، المدخل الإسلامي، المدخل الدولي)، مكتبة الإشعاع الفنية، ط2، الاسكندرية، 1998، ص 309.

³ - سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، (المدخل الإداخري والضريبي، المدخل الإسلامي، المدخل الدولي)، ط2، مكتبة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، 1998، ص 319.

4- Philippe d'Arvisenet et Jean-Pierre Pite, économie internationale -la place des banque-, Ed Dunod, paris, 1999, p : 82.

⁵ - بلعيد بلعوج، الآثار المترتبة على الإستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد الثالث، أكتوبر 2002، ص 61.

1. إصلاح القطاع المالي: يساعد القطاع المالي الكفاء والسليم البنوك على استثمار تدفقات رؤوس الأموال بكفاءة وعلى مواجهة الصدمات، وتحتاج الكفاءة إلى أدوات نقدية ذات أساس سوقي وإطار تنظيمي متحرر، وتعتمد سلامة القطاع المالي على الإشراف المصرفي الفعال وعلى مراعاة نسب الخيطة المالية¹، حيث تتولى لجنة بازل عملية الإشراف والرقابة المصرفية فمُنذ طرحها عام 1988 أصبحت المعيار العالمي الذي تقدر على أساسه سلامة البنوك، وتمثل هدفها في وقف الهبوط في رأس مال البنوك، وتسوية الأوضاع بين البنوك العاملة على المستوى الدولي²، ولعل من بين أهم الشروط الواجب تحقيقها من أجل بناء نظام مالي سليم هي تقوية البنوك من خلال رفع نسبة كفاية رأس المال ومتطلبات مخصصات خسائر القروض، وتحسين تقييم الائتمان وزيادة المشاركة الأجنبية في القطاع المصرفي، فسلامة النظام المصرفي ومرونته تتوقف على الطريقة التي تمارس بها البنوك الإجراءات التي تقوم بإعطاء قرارات متعلقة بالإقراض وتحليل مخاطر الائتمان، كما اهتمت جميع الإصلاحات الجديدة بالتركيز على أهمية الإفصاح المالي، ذلك أن أهم شروط حرية السوق هو أن يتوفر لجميع المتعاملين قدر كافي من المعلومات والبيانات المالية بصورة عامة والمستثمر بصورة خاصة من أجل ضمان الفرص المتكافئة فيها والقضاء على محاولات الغش والتلاعب³.

2. إصلاح السياسات النقدية والمالية وسياسة سعر الصرف: فإذا كان على المؤسسات المالية أن تدعم دورها في الوساطة المالية بصورة مناسبة فإن ذلك يتطلب مناخ من التضخم المنخفض والمستقر، وأفضل ضمان لذلك يكون من خلال سياسات نقدية يمكن التنبؤ بها، كما يجب الاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية باعتبارها تساعد على تطور الأسواق المالية وتدعم دور الوساطة المالية بصورة مناسبة، كما تدعم السياسة المالية تجسيد هدف السياسة النقدية المتمثل في تخفيض معدلات التضخم والمساعدة في القضاء عليه، فعندما يتم تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي الجديد فإنه سيؤدي إلى التضخم الذي من شأنه دفع الاستثمار نحو القنوات غير المنتجة كالمضاربة على أسعار العملة، أي أنه يميل إلى البحث عن الاستثمارات سريعة المردود، ويخلق دافعا ضعيفا للقيام بالاستثمارات الرأسمالية نظرا لانخفاض معدل العائد عليها، فالسياسات المالية المصاغة بعناية تقلل لأدنى حد الاختلافات بين الأسواق المالية الداخلية والخارجية وذلك من خلال مواكبة أسعار الفائدة المحلية على الأدوات المالية القابلة للتداول لأسعار الفائدة السائدة في الأسواق المالية العالمية لذلك ينبغي تدعيم النظام المالي المحلي حتى يستطيع المنافسة بفعالية، ومما لا شك فيه أن العملة المستقرة لها أهمية كبيرة في الحفاظ على نظام مالي مستقر فالتقلبات الكبيرة في سعر صرف العملات الأساسية يمكن أن تكون مكلفة ليس فقط بالنسبة للبلدان المعنية بالأمر بشكل مباشر بل أيضا لباقي بلدان العالم، وبالتالي لا بد من إيجاد إطار دولي للتعاون من أجل تحقيق استقرار أسعار الصرف.

3. الخصوصية والتوجه نحو اقتصاد السوق: تعتبر الخصوصية من المقومات الأساسية للدخول إلى اقتصاد السوق نظرا لدورها الهام في جذب رأس المال الأجنبي من خلال توسيع قاعدة الإنتاج وذلك لارتفاع عدد المنتجين،

¹ - صالح متولي ومنير راشد، تحرير حساب رأس المال في جنوبي البحر الأبيض المتوسط، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1998، ص 26.

² - سيم كاراكاداج، ومايكل تايلور، نحو معيار مصرفي عالمي جديد، مقترحات لجنة بازل، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2000، ص 50.

³ - سليمان المنذر، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مديولي للنشر، القاهرة، 1999، ص 136.

كما تفتح مجالات استثمارية جديدة إذا ما تم توجيهها للاستثمار في مشاريع جديدة تعزز الدولة عن الاستثمار فيها إما لارتفاع مخاطرها أو لانخفاض مردوديتها، بالإضافة إلى أن الخصوصية تساعد على تطوير الأسواق المالية المحلية، وأن وجود قطاع مالي تنافسي فعال يمكن أن يدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو أسرع.

ثالثا: إجراءات التحرير المالي ومنهجه

1. إجراءات التحرير المالي: وتشتمل على ثلاثة جوانب كما يلي:¹
 - أ. تحرير النظام المصرفي الداخلي: وتتضمن عملية تحريره ثلاثة متغيرات أساسية وهي:
 - تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة: ويتحقق ذلك عن طريق الحد من الرقابة على أسعار الفائدة الدائنة والمدينة والتخلي عن سياسة التحديد الإداري لها، وتركها حرة تتحدد في السوق بالالتقاء بين عارضتي الأموال وطالبيها من أجل الاستثمار، مع الملاءمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري.
 - تحرير القروض: ويتحقق ذلك عن طريق الحد من عملية توجيه الائتمان نحو القطاعات التي تعتبرها الحكومة أولوية للتمويل على حساب قطاعات أخرى، والحد من وضع سقف ائتمانية على القروض الممنوحة لبعض القطاعات، إضافة إلى إلغاء أو خفض نسب الاحتياطات الإلزامية المفروضة على البنوك التجارية.
 - تحرير المنافسة البنكية: والذي يتحقق بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك الخاصة برأس مال محلي أو أجنبي، وكذلك إلغاء القيود التي تمنع خلق بنوك ومؤسسات مالية متخصصة وشاملة.
 - ب. تحرير الأسواق المالية: ويتم ذلك بواسطة إزالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأصول والأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المحلية الصادرة في بورصة القيم المنقولة، والحد من إجبارية توطین رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد، بمعنى إلغاء الحواجز أمام خروج الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل والأرباح الناتجة عنها.
 - ت. تحرير حساب رأس المال: ويتضمن العمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على المعاملات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وعدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل صرف العملة المحلية. كذلك يتضمن تحرير تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الاقتصاد، وحرية التعامل بمختلف أشكال رؤوس الأموال كالأستثمارات الأجنبية المباشرة وأستثمارات المحافظ المالية كالأسهم والسندات والمعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية والثروات الشخصية والمعاملات المتعلقة بالديون كالقروض البنكية والالتزامات والتسهيلات الائتمانية المقدمة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، والديون المستحقة على الديون الجديدة والتعامل بالنقد الأجنبي.
 - ويشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين:²
 - أنه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير استثمار المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر.

¹ - Ben gamra saoussen et Clèvenot mickaël, Libéralisation financière et crise bancaires dans les pays émergents, La prégnance du rôle des institutions, Université Paris XIII, 2005, pp 10-11.

² - عبد المطلب عبد الحميد، العولة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 35.

- إن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على المعاملات بالعملة الأجنبية، بل ربما يحتاج الأمر إلى تقوية القواعد ونظم الحيطنة المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير القيمين.

2. **منهج التحرير المالي:** تأخذ عملية تطبيق التحرير المالي شكلين هما التحرير الجزئي والتحرير الكلي نوجزهما فيما يلي:

أ. **منهج التحرير السريع:** أوصى المؤيدون الأوائل للتحرير المالي بإزالة كافة القيود في وقت واحد، واتبع هذا المنهج في بعض الدول مثل الأرجنتين والأوروغواي والمملكة المتحدة ونيوزيلندا في السبعينات، حيث قامت هذه الدول بإزالة معظم القيود على القطاع المالي خلال فترة قصيرة، لكن هذه الطريقة لم تحقق النجاح ذاته في تلك الدولة، ففيما استطاعت المملكة المتحدة ونيوزيلندا الاستفادة من مكاسب التحرير بآثارها الإيجابية في الأرجنتين والأوروغواي بالفشل، حيث تبين أنه كان يتعين عليها القيام بسياسات إصلاحية قبل تحرير القطاع المالي. لذلك ينصح باستخدام هذا المنهج في الدول ذات الأنظمة المالية القوية والتي تمتلك أدوات رقابية صارمة، حيث تحقق لها مكاسب سريعة وفعالة بينما يحميها نظامها المالي القوي من أية أزمات تنتج عن التحرير.¹

ب. **منهج التحرير التدريجي:** تتبع أغلب الدول المنهج التدريجي عند تطبيق سياسات التحرير المالي وذلك على خلفية الأزمات المالية التي حدثت في بعض الدول التي تبنت منهج التحرير السريع، وقد أثبتت التجارب أنه كي تستطيع دولة ما تحقيق الاستمرار في قابلية حساب رأس المال للتحويل وتقليل المخاطر المالية المقترنة به يتعين عليها انتهاج سياسات تنظيمية قبل إقرار انفتاح القطاع المالي. وعلى العكس من ذلك فإن تدفقات رؤوس الأموال بغرض المضاربة تجعل من الصعب تحقيق الانفتاح لحساب رأس المال، لذلك فإن التدرج في عملية التحرير يساعد في كسب الوقت لإحداث تغييرات هيكلية في الأسواق المالية كي تستطيع العمل في المناخ الدولي.²

المحور الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

كان الجهاز المصرفي الجزائري قبل فترة الإصلاحات مقيدا بمختلف أشكال الرقابة مما أدى إلى إبعاد البنوك التجارية عن وظيفتها التقليدية كوسيط مالي، ونتج عن التدخل المتعاضد بين الخزينة العمومية والبنك المركزي غياب سياسة نقدية واضحة، كما تميزت البنوك العمومية بإنتاجية غير كافية وضعف في الخدمات المالية المقدمة والإطارات العاملة، بالإضافة إلى عدم تنوع محفظة البنوك بسبب سيطرة السندات العامة وضعف الرقابة،³ الأمر الذي فرض على القطاع المصرفي ضرورة الفعالية والتنوع وهو ما سمح به القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض⁴ حيث وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبراز دور النقد والسياسة النقدية.⁵

¹ - شذى يوسف عبد الخالق، الاستثمار ومحدداته في ظل التحرير المالي -دراسة عينة من الدول العربية في الفترة 1993/2003-

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجامعة الأردنية، 2008، ص 21.

² - المرجع السابق مباشرة، ص 21-23.

³ - عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الجزائر، 2004، ص 70.

⁴ - القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 18/04/1990.

⁵ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظرية والسياسة النقدية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 186.

أولاً- تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2000

في ضوء الأزمة الحادة التي واجهت الجزائر نهاية الثمانينات بسبب انخفاض أسعار النفط عام 1986، ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية، وإصرار الجهات المانحة للقروض على التوصل لاتفاق مع الهيئات المالية الدولية لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في مارس 1989، راضخة لمبادئه العامة نتيجة ارتفاع مديونيتها الخارجية ومتعهدة على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة سحب خاصة، وعلى ضوء ذلك بدأت في تكييف اقتصادها من أجل مسايرة متطلبات اقتصاد السوق والعمولة.

إلا أن الاقتصاد الجزائري شهد وضعية مزرية أثناء الفترة 1989-1991 وهي فترة تطبيق البرنامج الإقتصادي الأول الذي حكم عليه بالفشل،¹ واتسم الوضع بتوسع العجز في ميزان الأموال الذي وصل 1.23 مليار دولار واستمر انزلاق الدينار حيث وصل الدولار الواحد إلى 18.47 دج بعدما كان يعادل 8.96 دج عام 1990.²

إن مدة الاتفاق السابق والمقدرة بعام لم تكن كافية من أجل استقرار الجزائر اقتصادياً³ فلجأت مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي في جوان 1991 من أجل الحصول على أموال كافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية وذلك لاستكمال تطبيق البرنامج السابق في عدة مجالات وقد هدف هذا الاتفاق إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية، تقليص عجز الموازنة العامة، تطبيق أسعار فائدة موجبة، والحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار...، وتم بموجب هذا الاتفاق تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة سحب خاصة.

إلا أن نتائج هذا البرنامج كانت غير مرضية لذلك طبق صندوق النقد الدولي إجراءاته الجزائية على الجزائر ومنعها من سحب القسط الأخير والمقدر بـ 75 مليون وحدة سحب خاصة، وبالتالي نجد أن صندوق النقد الدولي طبق شروطه الواردة في الميثاق،⁴ وهكذا يمكن أن نخلص إلى أن أداء السياسة النقدية بشكل عام كان غير فعال خلال تلك الفترة، وقد يعود سبب ذلك إلى الكثير من العوامل منها الاقتصادية وكذا غير الاقتصادية، حيث اصطدم تنفيذ هذا البرنامج باضطرابات سياسية وعملت الحكومة على تحقيق السلم الاجتماعي وتنظيم الانتخابات التشريعية الأمر الذي حال دون التطبيق الصارم للبرنامجين.

وعليه لجأت الجزائر للمرة الثالثة لطلب مساعدات من الصندوق من أجل النهوض باقتصادها وتجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها، وقد مكنتها هذا الاتفاق من الحصول على قروض ومساعدات مشروطة عام 1994 فيما يدعى ببرنامج التثبيت الاقتصادي الذي مكنتها من إعادة جدولة ديونها الخارجية المستحقة مع نادي لندن المختص في الديون الخاصة وذلك في أكتوبر 1994، ومع نادي باريس المختص في الديون العمومية المتوسطة والطويلة الأجل في جويلية 1995، وكانت إعادة الجدولة هذه لأن الأمور كانت قد تحسنت في الجزائر، حيث رفض كل من نادي

¹ - عبد المجيد بوزيدي، تسعينات القرن العشرين، ترجمة جريب أم الحسن، موفم للنشر، الجزائر، 1999، ص 190.

² - مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 135.

³ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول لسنة 1998، الدورة 12،

الجزائر، نوفمبر 1998، ص 9.

⁴ - مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 136.

باريس ونادي لندن إعادة الجدولة من قبل بسبب عدم وضوح الأفق السياسي للبلاد، واستهدف هذا البرنامج تخفيض حدة التضخم، تحرير التجارة الخارجية، والانتقال إلى استعمال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، وعليه وافق الصندوق على هذه الإستراتيجية بمنحه مساعدة مالية مقدرة بـ 731.5 مليون وحدة سحب خاصة، وتخصيص مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي، ما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية الدولية، كما تم داخليا التحسين من أدوات السياسة النقدية بالانتقال إلى استعمال الأدوات غير المباشرة من خلال إدخال نظام الاحتياطي الإجباري عام 1994 لتنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية وتسقيف إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر.

بعد انتهاء تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي اتفقت الجزائر مرة أخرى مع صندوق النقد الدولي على تطبيق برنامج أطول يسمى برنامج التعديل أو التكيف الهيكلي الذي استفادت بموجبه من 1169.28 وحدة سحب خاصة أي ما يعادل 127.8% من حصتها في الصندوق، وبمجرد الموافقة على هذا الاتفاق قامت بسحب القسط الأول والمقدر بـ 325.28 مليون وحدة سحب خاصة على أن يتم سحب واستخدام المبلغ المتبقي والممثل في 844.08 مليون وحدة على أقساط يتم استنفادها قبل تاريخ 1998/05/21، وهدف البرنامج إلى العمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، وإجراء معالجة جذرية لكافة المشاكل عن طريق إتباع سياسة تصحيحية بهدف الإنعاش، والعمل على استقرار الاقتصاد الوطني، أما فيما يخص السياسة النقدية فقد تم إدخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدي عام 1996. نلاحظ في هذه الفترة أن هدف السياسة النقدية في الجزائر تمثل في محاربة التضخم من خلال تطبيق سياسة نقدية انكماشية صارمة وذلك ابتداء من عام 1994، والجدول التالي يوضح تطور معدلات الكتلة النقدية والتضخم خلال الفترة 1994-2000 كما يلي:

جدول رقم 01: تطور معدلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1994-2000

السنوات	الكتلة النقدية (مليار دج)	معدل نمو عرض النقد %
1994	723.6	14,84
1995	799.6	10,50
1996	919.6	15,01
1997	1081.5	17,61
1998	1287.9	19,08
1999	1463.4	13,63
2000	1659.2	13,38

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر على الموقع: www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاعا كبيرا في معدل نمو عرض النقد عام 1994 حيث قدر بـ 14.84%، وهو ما يعني وجود كتلة نقدية فائضة في الاقتصاد بسبب عدم القدرة على التحكم في المتغيرات النقدية والاقتصادية وبسبب إلغاء الدعم على أسعار المنتجات الوطنية والمستوردة ما عدا أسعار المواد الأساسية، لكن وخلال الأعوام

المالية تحسن معدل نمو الكتلة النقدية حيث بلغ عام 2000 حوالي 13.38٪ وهو معدل مقبول عكس تحسن الوضع النقدي بعد عشرية كاملة من الإصلاحات.

ثانيا- تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015

عرفت هذه الفترة إدخال تعديلات على قانون النقد والقرض 90-10 بهدف معالجة الاختلالات وتكييف القطاع المصرفي مع متطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر، فصدر الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001¹ الذي يعتبر أول تعديل مس بصفة مباشرة الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بصلب القانون السابق وبمواده المطبقة، ومن بين المواد المعدلة والتي مست محافظ البنك المركزي ونوابه المادة 02 من الأمر 01-01 تتمتع وتعديل المادة 19 من قانون النقد والقرض 90-10 " يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته على التوالي محافظ يساعده ثلاثة نواب محافظ ومجلس الإدارة ومراقبان"، أما المادة 03 من الأمر 01-01 فتعدل أخطاء الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 من القانون رقم 90-10 "لا تخضع وظائف المحافظ إلى قواعد التوظيف العمومي وتتناقض مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية، ولا يمكن للمحافظ ونوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ماعدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي".²

بعدها صدر الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003³ الذي تم إصداره ليتدخل ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والمصرفي واستجابة للتطورات الجديدة في الساحة المصرفية الجزائرية بعدما لاحظت السلطات الضعف الذي لا زال يتخبط فيه أداء الجهاز المصرفي مقارنة بالتحويلات الاقتصادية السريعة ومن أجل تكييف الجهاز المصرفي والمقاييس العالمية خاصة بعد إفلاس كل من بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري أين اتضح ضعف آليات المراقبة التي يستعملها بنك الجزائر، حيث جاء الأمر رقم 11-03 مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 90-10، مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01-01، والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي رقم 11-03 المتعلق بإدارة بنك الجزائر، أشارت المادة 18 إلى كيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر⁴، تم كذلك توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية، حيث أوكلت له مهمة حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية وتدعيم التشاور والتنسيق ما بين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي، وعليه نستطيع القول أن الأمر رقم 11-03 حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر

¹ - الأمر 01/01 المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 27/02/2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 28/02/2001.

² - المادة 03 من الأمر 01-01 المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 28/02/2001، ص 04.

³ - الأمر 11-03 المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 26/08/2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27/08/2003.

⁴ - المادة 18 من الأمر 11-03، المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 26/08/2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27/08/2003، ص 05.

بالحكومة، فمُنح البنك المركزي الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار رقابة تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة، ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية.

في عام 2004 صدر القانون 01-04 من طرف مجلس النقد والقرض بتاريخ 2004/03/04 خاص بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، حيث حدد الحد الأدنى لرأس المال عام 2004 بـ 2,5 مليار دج للبنوك و500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية، وكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط ينزع منها الاعتماد، وهو ما أكد تحكّم السلطات السياسية والنقدية في النظام المصرفي، كما حدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 1% و 15% كحد أقصى.

أما عام 2010 فتم إصدار الأمر 10-04 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للقانون 11-03 والذي جاء لمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المالي والمصرفي، من خلال وضع الشروط المتعلقة بمنح تراخيص اعتماد البنوك وتفعيل دور اللجنة المصرفية في مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية، وتمثل مهمة بنك الجزائر بحسب المادة 02 منه في الحرص على استقرار الأسعار والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي حيث يتضمن نص المادة ما يلي: " تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي"¹، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.

خلال هذه الفترة اعتمدت السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق البرامج الاقتصادية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد من عام 2001 إلى غاية عام 2004 والذي خصص له مبلغ 525 مليار دج، إلى برنامج دعم النمو الاقتصادي الممتد من عام 2005 إلى عام 2009 والذي خصص له أكثر من 4200 مليار دج، ثم برنامج التنمية الخماسي الممتد من عام 2010 إلى عام 2014 الذي خصص له مبلغ 21214 مليار دج، والجدول التالي يوضح تطور معدلات الكتلة النقدية كما يلي:

جدول رقم 02: تطور معدلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015

السنوات	الكتلة النقدية (مليار دج)	معدل نمو عرض النقد %
2001	2473.5	49,08
2002	2901.5	17,30
2003	3354.3	15,61

¹ - المادة 02 من الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدلة والمتممة للمواد 09، 32، 35 من الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادر بتاريخ 01 سبتمبر 2010، ص 11.

11,44	3738.0	2004
10,94	4146.9	2005
13,14	4691.9	2006
3,29	4846.1	2007
35,32	6557.98	2008
7,04	7019.5	2009
17,97	8280.7	2010
19,91	9929.2	2011
10,94	11015.1	2012
8,41	11941.5	2013
14,42	13663.9	2014
0.29	13704.5	2015

المصدر: حسابات من إعداد الطالبة بناء على معطيات من:

- المبارك محمد، اقتصاد النقود، منشورات دار الأديب، الجزائر، 2006، ص 158.
- الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر على الموقع: www.ons.dz
- حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، جانفي 2007، على الموقع: www.ulum.nl
- وزارة المالية على الموقع: www.mf.gov.dz
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2015، ص ص 213-217-223.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 163.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه خلال الفترة من العام 2002 إلى غاية 2004 ارتفاعا ملحوظا في معدلات الكتلة النقدية يعود سببه إلى النفقات المتزايدة نظرا للشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، ومن جهة أخرى صدور قرار قاضي برفع أجور عمال قطاع الخدمات العمومية.

بينما شهد عام 2009 انكماشاً نقدياً بالمقارنة مع المعدلات السابقة إلا أنه يبقى ضمن الحدود المعقولة، حيث يعود ذلك الانكماش إلى الانخفاض الشديد في الناتج الداخلي الخام الحقيقي بسبب انخفاض أسعار البترول من 99,97 دولار عام 2008 إلى 62,25 دولار عام 2009، كما وشهد عام 2013 انكماشاً نقدياً واضحاً وذلك بسبب الانخفاض الشديد في أسعار البترول الذي انهار إلى 109 دولار للبرميل وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة وعدم مرونته، فكل هذه العوامل أدت إلى انخفاض في معدل نمو الكتلة النقدية وهو ما تسبب في حدوث

حالة الانكماش، لكن سرعان ما عرف عام 2014 إفراطا نقديا يرجع سببه الأساسي إلى سياسة الدولة المنتهجة في إطار تشجيع تشغيل الشباب والقضاء على البطالة الأمر الذي أدى إلى زيادة نمو الكتلة النقدية وهو ما ترمي إليه الدولة من خلال تبنيتها للسياسة النقدية التوسعية في هذه الفترة، بينما شهد العام 2015 استقرارا في معدل نمو الكتلة النقدية بمعنى أنها لم تتغير كثيرا عن سابقتها.

ثالثا- تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق أهدافها خلال الفترة 1990-2015

تسعى السياسة النقدية لأي دولة إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية متمثلة في النمو الاقتصادي، محاربة البطالة، استقرار الأسعار وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ولتقييم دور السياسة النقدية يتطلب تحليل مدى تحقيقها للأهداف الرئيسية المذكورة.

1- النمو الاقتصادي: لقد شهدت الفترة 1990-1993 معدلات نمو اقتصادي سالبة باستثناء عام 1992 أين قدر معدل النمو الاقتصادي بـ 1.8٪، لكن مع بداية العام 1995 أخذت معدلات النمو الاقتصادي منحى إيجابيا حيث بلغت 5.1٪ عام 1998 ويعود ذلك لارتفاع أسعار البترول من جهة وانطلاق الإنتاج الصناعي وتحسن الإنتاج الفلاحي من جهة أخرى، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي أقصاه عام 2003 بمعدل 6.8٪ ويعود هذا الارتفاع إلى تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي، إلا أنه وبعد عام 2003 بدأ هذا المعدل بالانخفاض وذلك يعود بالأساس إلى تراجع إنتاج المحروقات، والجدول التالي يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي كما يلي:

جدول رقم 03: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2015

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02
معدل النمو الاقتصادي٪	0.8	1.2	1.8	2.1	0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.4	1.7	4.8
السنوات	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15
معدل النمو الاقتصادي٪	6.8	5.2	5.3	5.8	3.0	3.3	2.4	4.0	4.0	2.6	2.8	3.8	3.9

المصدر: - الديوان الوطني للإحصاء على موقع: www.ons.dz

- البنك الدولي على موقع <http://pubdocs.worldbank.org>

2- محاربة البطالة: إن اشتراط صندوق النقد الدولي على الجزائر التطبيق الفعلي لبرنامج التصحيح الهيكلي، وما يقتضيه من تقوية الجهاز الإنتاجي وخفض عجز الميزانية وتطبيقها لعمليات إعادة الهيكلة المالية والخصخصة وتقليص النفقات الخاصة بالرواتب والأجور في الوظيف العمومي نتيجة حل العديد من المؤسسات وخصوصتها كلها عوامل أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة خلال فترة التسعينات، وبالتزامن مع ما سبق فإن تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد أدى إلى هجرة سكانية كثيفة من الأرياف نحو المدن ساهمت في رفع معدلات البطالة في القطاعين الرسمي والموازي إذ بلغت ذروتها عامي 1997 و 2000 بـ 30٪ و 29.8٪ على التوالي، لكن وابتداء من عام 2001 نلاحظ انخفاض تدريجي في معدلات البطالة يعود ذلك إلى تطبيق كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي عام 2001 وبرنامج دعم النمو الاقتصادي عام 2005 لتصل إلى 9.3٪ عام 2013 بسبب اعتماد البرامج الاقتصادية التي

ترمي إلى استحداث مناصب شغل، ووضع مجموعة من الترتيبات التي تدعم التشغيل بصفة مؤقتة كبرامج دعم وتشغيل الشباب إلا أنها ارتفعت تدريجيا بعد ذلك لتصل إلى 11.2٪ عام 2015 بسبب النمو السكاني المرتفع، لكن وبالرغم من الانخفاض التدريجي الذي شهدته معدلات البطالة إلا أنها تبقى مرتفعة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 04: تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1990-2015

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02
معدل البطالة	20	21.1	24.0	23.1	24.0	28.3	28.1	30.0	29.5	29.2	29.8	27.3	25.7
السنوات	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15
معدل البطالة	23.7	17.7	15.3	12.3	12.0	11.3	10.2	10.0	10.0	9.7	9.3	10.6	11.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء على موقع : www.ons.dz

3- استقرار الأسعار (محااربة التضخم): عرفت معدلات التضخم ارتفاعا كبيرا في الفترة 1990-1996 بسبب عدم قدرة الدولة على التحكم في المتغيرات النقدية والاقتصادية إضافة إلى تحرير الأسعار عام 1990 وإلغاء الدعم على أسعار المنتجات الوطنية والمستوردة ما عدا أسعار المواد الأساسية الأمر الذي أدى إلى تمويل هذه الاختلالات من خلال الإصدار النقدي وهو ما أدى إلى ارتفاع التضخم، لكن وبعد الانتقال إلى استعمال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية وإتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة انخفض معدل التضخم بدءا من عام 1997 حيث قدر بـ 5.73٪ ليصل إلى 0.3٪ عام 2000 ليبقى في حالة استقرار خلال السنوات الموالية حيث لم يتجاوز حدود 5٪ باستثناء عام 2012 أين قدر بـ 8.9٪ ويعود هذا الارتفاع إلى سياسة الدولة المنتهجة في إطار تشغيل الشباب والقضاء على البطالة الأمر الذي أدى إلى زيادة نمو الكتلة النقدية دون أن يقابلها تدفق سلبي حقيقي، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 05: تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2015

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02
التضخم	17.8	25.8	31.6	20.5	29.0	29.7	18.6	5.7	5.0	2.0	0.0	4.0	1.0
السنوات	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15
التضخم	2.6	3.6	1.9	3.0	3.5	4.5	4.5	3.9	5.4	8.9	3.9	2.9	4.4

المصدر: بنك الجزائر.

4- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: عرف ميزان المدفوعات خلال فترة التسعينات عجزا واضحا باستثناء عامي 1991 و 1997 أين شهد فائضا قدر بـ 0.26 مليار دولار و 0.67 مليار دولار على التوالي، ويرجع العجز في هذه المرحلة إلى الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بداية من عام 1994 والتي تندرج ضمن ما فرضه عليها صندوق النقد الدولي من إصلاحات هيكلية الأمر الذي أدى ارتفاع خدمة الديون وزيادة الطلب على

الواردات، لكن وبداية من العام 2000 بدأ ميزان المدفوعات يشهد فائضا بلغ أقصاه عام 2008 أين قدر بـ 36.99 مليار دولار يعود سببه لارتفاع أسعار البترول التي بلغت 99.97 دولار للبرميل، ليعود ويسجل عجزا ابتداء من عام 2014 ويستمر إلى غاية العام 2015 حيث قدر العجز على التوالي بـ 5.88٪ و 27.53٪ ويعود ذلك لانخفاض متوسط السعر السنوي لبرميل النفط الخام من 100.23 دولار للبرميل عام 2014 إلى 53.07 دولار للبرميل عام 2015 أي بانخفاض قدره 47.1٪، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 06: تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2015

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02
الرصيد بالمليار دولار	- 1.71	0.26	- 0.54	- 1.14	- 5.13	- 7.0-	- 1.9	0.67	- 2.3-	- 2.4-	8.12	6.2	3.66
السنوات	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15
الرصيد بالمليار دولار	7.5	9.25	16.9	17.7	29.55	36.99	3.86	15.6	20.14	12.06	0.13	- 5.88	- 27.53

المصدر: بنك الجزائر

المحور الثالث: أثر حرية حركة رؤوس الأموال على السياسة النقدية في الجزائر

من خلال صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10 قام البنك المركزي الجزائري بتحديد مقاييس تطبيق القوانين الخاصة بحركة رؤوس الأموال من الجزائر وإليها، وعليه سنحاول من خلال هذا المحور تقييم أثر حرية حركة رؤوس الأموال على مختلف المتغيرات النقدية وذلك في الفترة من عام 1994 إلى غاية عام 2014 كما يلي:

أولا- تطور مؤشرات حرية حركة رؤوس الأموال في الجزائر

1- تطور المنافسة في النظام المصرفي الجزائري: ارتفع عدد البنوك الخاصة في الجزائر بشكل ملحوظ فهو يعادل تقريبا ضعف عدد البنوك العمومية الموجودة ولكن رغم هذا التفوق العددي للبنوك الخاصة بقيت سيطرة البنوك العمومية على النشاط المصرفي من حيث الانتشار الجغرافي لنشاطات البنوك من خلال عدد قنوات التوزيع وكذا حجم النشاط، حيث نلاحظ أن البنوك العمومية تسيطر على القطاع المصرفي بحيث تستحوذ على 99٪ من السوق المصرفية، وتمتلك شبكة واسعة من الفروع والوكالات التي بلغت حوالي 1037 وكالة عام 1997 موزعة عبر كامل التراب الوطني، في حين أن القطاع الخاص لم يصل إلى المستوى الذي ينافس به القطاع العام، حيث قدرت عدد وكالاته بـ 5 وكالات والتي تمثل ما نسبته 1٪ من مجموع الوكالات عبر التراب الوطني، وقد وصلت البنوك العمومية هيمنتها على القطاع المصرفي من خلال أهمية شبكاتها الموزعة على كامل التراب الوطني رغم تسارع وتيرة إنشاء وكالات المصارف الخاصة في السنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد وكالات شبكة البنوك العمومية نهاية عام 2013 ما يقارب 1094 وكالة في حين قدر عدد وكالات القطاع الخاص بـ 387 وكالة متضمنة المؤسسات المالية والذي يمكن اعتباره مؤشر لظهور نوع من المنافسة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في هذا المجال، ولكن تبقى درجة المنافسة ضعيفة جدا نظرا لصغر حجم البنوك الخاصة وضعف عدد وكالاتها مقارنة بالبنوك العمومية، أما فيما

يخص نسبة مساهمة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة من إجمالي الودائع لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة 2000-2014 أن البنوك العمومية لا تزال تحتكر جزء كبير من الموارد البنكية رغم سياسة التحرير التي يعرفها السوق البنكي، حيث تستحوذ البنوك العمومية على أكثر من 90.9٪ متوسط الفترة المشار إليها من حجم الودائع لدى البنوك الجزائرية، في حين أن مساهمة البنوك الخاصة لا تزال ضعيفة حيث تقدر في متوسط الفترة المشار إليها بـ 9.1٪ من إجمالي الودائع لدى البنوك الجزائرية، وهو ما يعبر عن محدودية البنوك الخاصة وعدم قدرتها على منافسة البنوك العمومية، أما فيما يخص حصة البنوك العمومية والبنوك الخاصة من نشاط الإقراض فنلاحظ احتكار كامل للبنوك العمومية في مجال تمويل مؤسسات القطاع العام حيث بلغت ما نسبته 89.69٪ في متوسط الفترة 2000-2014 في حين تبقى مساهمة البنوك الخاصة بسيطة حيث قاربت 10.31٪، وعليه بقيت البنوك الخاصة غير قادرة على مجارئة البنوك العمومية المسيطرة على هيكل النظام المصرفي، لكن هذا الأمر لا يعني غياب المنافسة بصفة مطلقة ولكنها في تطور مستمر بتطور القطاع الخاص وخاصة في ظل تبني آلية اقتصاد السوق الحر المبني على المنافسة وعلى قوانين العرض والطلب.¹

2- تحرير أسعار الفائدة: اعتمدت السلطات النقدية في الجزائر سياسة التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة وذلك ابتداء من عام 1990 في إطار الإصلاحات صندوق النقد الدولي من أجل تبني سياسة حرية حركة رؤوس الأموال، وقد كان الهدف الرئيسي من تحرير معدلات الفائدة هو إعطاء أحسن تعويض للإدخار بغرض تعبئته وتوجيهه نحو تمويل الاستثمار، وإرغام المؤسسات على إعطاء الاقتراض تكلفته الحقيقية.

فاتخذت خطوة مهمة بموجب برنامج الإصلاح الهيكلي في بداية عام 1994 عندما أزيل الحد الأقصى على أسعار الاقتراض من البنوك التجارية للجمهور، ورافق ذلك فرض سقف مؤقت بمقدار خمس نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الفائدة على الإيداع وعلى الاقتراض من البنوك التجارية، وذلك بغية منع حدوث زيادة مفرطة في نسب الإقراض، وقد أُلغِيَ هذا الإجراء في ديسمبر 1995 وهو ما أدى في النهاية إلى تحرير أسعار الفائدة، ومع بداية تراجع معدلات التضخم ظهرت أسعار فائدة حقيقية موجبة بداية من العام 1997، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم 07: تطور معدلات الفائدة في الفترة 1994-2014

السنوات	معدل التضخم	معدلات الفائدة البنكية الاسمية		معدلات الفائدة البنكية الحقيقية	
		سعر الفائدة على القروض	سعر الفائدة على الودائع	سعر الفائدة على القروض	سعر الفائدة على الودائع
1994	29,04	12	3	-17,04	-26,04
1995	29,78	12	3	-17,78	-26,78
1996	18,69	12	3	-6,69	-15,69
1997	5,73	9	3	3,27	-2,73

¹ - تقارير البنك المركزي السنوية الصادرة لسنوات 2005، 2010، 2015.

-2,25	4	2,75	9	5,0	1998
0,15	6,4	2,75	9	2,6	1999
2,45	7,7	2,75	8	0,3	2000
-1,45	3,8	2,75	8	4,2	2001
1,35	6,1	2,75	7,5	1,4	2002
0,15	4,9	2,75	7,5	2,6	2003
-0,85	4,15	2,75	7,75	3,6	2004
0,1	5,85	2	7,75	1,9	2005
-1	3,5	2	6,5	3,0	2006
-1,5	2,75	2	6,25	3,5	2007
-3	1,25	2	6,25	4,5	2008
-2	2	2,5	6,5	4,5	2009
-1,9	2,35	2	6,25	3,9	2010
-3,4	0,85	2	6,25	5,4	2011
-6,9	-2,65	2	6,25	8,9	2012
-1,3	2,45	2	5,75	3,3	2013
-0,9	2,85	2	5,75	2,9	2014

المصدر: التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر.

يتبين لنا من خلال الجدول أنه بداية من عام 1998 بدأت معدلات الفائدة الاسمية في التراجع مع تطبيق السلطة النقدية لسياسة نقدية صارمة من أجل التحكم في نمو الكتلة النقدية وخفض معدلات التضخم، إلا أننا نلاحظ أنه وبدءاً من العام 2001 ارتفاع معدل التضخم الذي بلغ 4.2% مقارنة بالعام 2000 الذي قدر فيه بـ 0.3%، وذلك بسبب بدأ تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وكذا سياسة دعم المواد الأساسية التي تبنتها الجزائر من أجل زيادة القدرة الشرائية للأفراد الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل الفائدة الحقيقي على القروض إلى 3.8%، كما يعود السبب أيضاً إلى قيام الدولة بتخفيض معدل الفائدة الاسمي على القروض من 9% عام 2000 إلى 8% عام 2001 وذلك رغبة في تشجيع الإنفاق الاستثماري، واستمرت معدلات الفائدة الحقيقية على القروض في التذبذب إلى أن شهدت معدل سالب قدر بـ 2.65 عام 2012 يعود سببه إلى ارتفاع معدل التضخم الناتج عن تجاوز أسعار النفط لعتبة 100 دولار للبرميل.

3- تحرير سعر الصرف: مر سعر صرف الدينار الجزائري بسياسة الرقابة قبل أن يتم تحريره بداية من عام 1994، إلا أنه ورغم هذه الرقابة لم تستعمل العملة الصعبة بصورة عقلانية في عملية الاستيراد خاصة في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية، إذ سرعان ما ظهرت محدودية هذا الإجراء بعد أن أصبحت هناك مبالغة في تحديد

سعر الصرف الأمر الذي انعكس على ارتفاع الأسعار الداخلية،¹ ومقتضى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عام 1994 قام مجلس النقد والقرض بموجب القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بتخفيض قيمة الدينار بمقدار 40.17٪، وفي ضوء ذلك أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/دولار تحضيرا للتحرير الفعلي للصرف الأجنبي، والجدول التالي يبين تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار كما يلي:

جدول رقم 08: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار في الفترة 1994-2014

السنوات	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04
سعر صرف دج/دولار	35.5	47.6	54.7	57.7	60.4	66.64	75.26	77.27	79.68	77.39	72.06
السنوات	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	
سعر صرف دج/دولار	72.63	71.16	66.83	66.53	72.54	74.40	72.85	77.55	79.38	8.56	

المصدر: بنك الجزائر

من خلال الجدول يتبين لنا أن عملية تدهور قيمة الدينار الجزائري تواصلت من العام 1994 إلى غاية عام 2006 وذلك بسبب الانخفاض المفاجئ في سعر برميل النفط عام 1998 حيث بلغ 12 دولار للبرميل الأمر الذي أدى إلى إحداث عجز في ميزانية الدولة، كما أن إحداث جلسات التسعير والسوق المصرفية البينية المشتركة للعملة الصعبة جعلت من سعر الصرف في مواجهة حقيقية مع العرض والطلب، كما أن استمرار دعم إنشاء مكاتب الصرف لخلق نظام صرف من لدعم قابلية الاقتصاد على المنافسة الخارجية أين عرف سعر صرف الدينار بعض التحسن وبلغ معدلات 66.83 دج/دولار و66.53 دج/دولار خلال سنتي 2007 و2008 على التوالي وذلك نظرا لارتفاع سعر برميل النفط الذي بلغ 99.97 دولار للبرميل.

إلا أنه إلا أنه وفي عام 2009 عاود الانخفاض مرة أخرى بسبب الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي وانخفاض سعر برميل النفط إلى 62.25 دولار، وبقي سعر صرف الدينار مقابل الدولار بعدها عند مستويات منخفضة رغم ارتفاع أسعار النفط الأمر الذي يعكس عدم احترام السلطة النقدية لمبدأ التعويم المدار، حيث نلاحظ أن مسار سعر الصرف في الجزائر هو ترك الدينار عند أدنى مستوياته وذلك بحجة تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وعليه فإن الدينار الجزائري لا يزال يعيش تحت كنف نظام الصرف الثابت نظرا لكونه لا يتأثر بجوانب العرض والطلب.

4- تحرير حركة رؤوس الأموال:

¹ -Barzidi Nachida, Le monopole de l'état sur le commerce extérieur, OPU, Alger, 1995, p 164.

نص القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض على السماح بتحويل رؤوس الأموال إلا أنه وبعد صدور قانون المالية التكميلي لعام 2009 أبدت السلطات الجزائرية رغبتها في عدم التوسع في مسار التحرير المالي وتحلى ذلك من خلال الأمر 10-04 الذي حدد نسبة الشراكة الوطنية بـ 51٪ على الأقل من رأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري، كما نلاحظ أيضا أن بيانات الفرعية لحساب رأس المال لميزان المدفوعات سالبة إن لم تكن معدومة على طول الفترة 1994-2014، كما أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر عرف تطورا ضعيفا جدا مقارنة بالامتيازات والتسهيلات التي وضعتها الدولة لتشجيع مناخ الاستثمار، وعليه يمكن القول أن تحرير حركة رؤوس الأموال في لجزائر لا تزال في بدايتها وأنها تنتهج نمجا تدريجيا من أجل الوصول إلى التحرير الكلي.

ثانيا- مدى استعمال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

1- معدل إعادة الخصم: يعتبر معدل إعادة الخصم من أقدم الأدوات التي استعملها البنك المركزي الجزائري للتأثير على قدرة البنوك في منح الائتمان، بدأ العمل بها عام 1994 من أجل ضبط مستويات الكتلة النقدية في الاقتصاد وذلك في إطار عمليات الانتقال بالاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق الحر وبدأ انتهاج سياسة التحرير المالي، فنلاحظ أن سياسة بنك الجزائر عمدت إلى خفض هذا المعدل رغبة في زيادة عمليات إعادة الخصم، وتنشيط المعاملات المالية بين البنوك، حيث استمر انخفاض هذا المعدل من 11.5٪ عام 1994 إلى غاية أن استقر عند مستوى 4٪ عام 2005 إلى غاية عام 2014 نتيجة لانخفاض معدلات التضخم والوضعية الجيدة للبنوك.

2- عمليات السوق المفتوحة: تمت أول عملية للسوق المفتوحة في الجزائر عام 1996، حيث قام البنك المركزي بشراء سندات عمومية لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر، ولكن نظرا لضيق السوق النقدية وغياب سوق مالية متطورة تجلب إليها الموارد من أصحاب الفائض فإنه من الصعب تصور قيام بنك الجزائر بعمليات السوق المفتوحة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي.

3- معدل الاحتياطي الإجباري: بموجب المادة 93 من قانون النقد والقرض 90-10 وفي أكتوبر عام 1994 حددت نسبة الاحتياطي الإجباري بـ 3٪ وفق التعلية رقم 01-2001 الصادرة بتاريخ 2001/02/11 عندما لاحظ البنك المركزي تمادي البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية، وبعد تطبيق هذه التعلية بحوالي عشرة أشهر فقط أصدر بنك الجزائر تعلية أخرى تحت رقم 06-2001 برفع نسبة الاحتياطي إلى 4.25٪ انطلاقا من 2001/12/25، ثم ثبتت عند نسبة 6.5٪ خلال الفترة 2004-2007 لترتفع إلى 8٪ في الوقت الحالي، وهو ما يدل على رغبة بنك الجزائر بجعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك واستخدامها للحد من التضخم أو محاربة الانكماش.

خاتمة:

سارعت الجزائر خلال فترة التسعينات في تبني سياسة التحرير المالي من أجل إصلاح وتفعيل نظامها المالي والمصرفي وتحلى ذلك من خلال صدور قانون النقد والقرض 90-10 إضافة إلى مختلف القوانين الصادرة بعده إلى

غاية القانون 10-04 المتعلق بالنقد والقرض وهو ما أثبتت الرغبة الواضحة من طرف السلطة المالية والنقدية لتحرير القطاع المالي والمصرفي، إلا أن عملية تحرير حركة رؤوس الأموال لم تؤثر على السياسة النقدية في الجزائر نظرا لكونها في أولى مراحل تحرير قطاعها المالي والمصرفي رغم جميع الإصلاحات التي عرفها القطاع.

المراجع:

- 1- بلعوز بن علي، محاضرات في النظرية والسياسة النقدية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 2- بلعيد بلعوج، الآثار المترتبة على الإستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد الثالث، أكتوبر 2002.
- 3- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2015.
- 4- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.
- 5- جمال جويدان الجميل، دراسات في الأسواق المالية والنقدية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 6- خالد المرزوق، الحركة الدولية لعوامل الإنتاج، دروس في الاقتصاد الدولي، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والنقدية، جامعة بابل.
- 7- سليمان المنذر، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مديولي للنشر، القاهرة، 1999.
- 8- سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام (المدخل الادخاري والضريبي، المدخل الإسلامي، المدخل الدولي)، مكتبة الإشعاع الفنية، ط2، الاسكندرية، 1998.
- 9- سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، (المدخل الإدخاري والضريبي، المدخل الإسلامي، المدخل الدولي)، ط2، مكتبة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، 1998.
- 10- سيم كاراكاداج، ومايكل تايلور، نحو معيار مصرفي عالمي جديد، مقترحات لجنة بازل، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2000.
- 11- شذى يوسف عبد الخالق، الاستثمار ومحدداته في ظل التحرير المالي -دراسة عينة من الدول العربية في الفترة 1993/2003-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجامعة الأردنية، 2008.
- 12- صالح متولي ومنير راشد، تحرير حساب رأس المال في جنوبي البحر الأبيض المتوسط، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1998.
- 13- عبد الحميد بو الودنين، تسيير أزمة مديونية الدول النامية (حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1993-1994.
- 14- عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر اليوم بلد نجاح، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الجزائر، 2004.
- 15- عبد الحميد بوزيدي، تسعينات القرن العشرين، ترجمة جريب أم الحسن، موفم للنشر، الجزائر، 1999.
- 16- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.

- 17- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان 1999.
 - 18- المبارك محمد، اقتصاد النقود، منشورات دار الأديب، الجزائر، 2006.
 - 19- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول لسنة 1998، الدورة 12، الجزائر، نوفمبر 1998.
 - 20- مديني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
 - 21- القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 18/04/1990.
 - 22- الأمر 01/01 المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 27/02/2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 28/02/2001.
 - 23- المادة 03 من الأمر 01-01 المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 28/02/2001.
 - 24- الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 26/08/2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27/08/2003.
 - 25- المادة 18 من الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 26/08/2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 27/08/2003.
 - 26- المادة 02 من الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدلة والمتممة للمواد 09، 35، 32 من الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادر بتاريخ 01 سبتمبر 2010.
- 1- Philippe d'Arvisenet et Jean-Pierre Ptite, économie internationale -la place des banque-, Ed Dunod, paris, 1999.
 - 2- Ben gamra saoussen et Clèvenot mickaël, Libéralisation financière et crise bancaires dans les pays émergents, La prégnance du rôle des institutions, Université Paris XIII, 2005.
 - 3- Barzidi Nachida, Le monopole de l'état sur le commerce extérieur, OPU, Alger, 1995.
- 1- الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر على الموقع: www.ons.dz
 - 2- وزارة المالية على الموقع: www.mf.gov.dz
 - 3- حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، جانفي 2007، على الموقع: www.ulum.nl
 - 4- البنك الدولي على موقع <http://pubdocs.worldbank.org>